العلامة الإعرابية بين الشكل و الوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى

الدكتور : بلقا سم دفة
قسم الأدب العربي
جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)

ملخص:

اختلف العلماء منذ نشأة الدراسات اللغوية في مسألة دلالة العلامات الإعرابية من عدم دلالتها ، و أول من أثارها الخليل ، وتبعه سيبويه ، وأول مخالفة في تاريخ الدرس النحوي القديم تفرد بها قطرب الذي عاب على النحويين اعتلالهم ، وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، وإنما دخله قصد اعتدال الكلام ، وقد اتكأ في إنكاره على أمثلة تشتمل على أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني ، والعكس .

ورد المخالفون عليه : لو كان الكلام كما ذكر لجاز جر الفعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ... وفي هذا خروج عن أوضاع العرب .

ولاشك أن الأثر الإعرابي قرينة لفظية من جملة القرائن تعين على توضيح وظيفة الكلمة في التركيب حينما يقع الغموض بين عناصره .

Résume :

Sine the appeanauce of linguistics , scientists did not agene ou the impoitance of parsing . the first one to raise nus issue ivos " Alkhalil and ren "sibaivae" .

The first one to put in to question the important ce of pacing was " komob" , cvhs said khar jarsing does not show meaning , but it is used to arrange speech .

He relied in his claim on woids showing the same parsing stuictuies , but differeut in meaning and the opposite uras time .

Those who opposed him replied that if speech were as he clanned we could have totally chajed the rules of parsing en Arabic (the does of the achon with an "I" .then in the an "a" and use an "a" for the jenetion) and this is going to lead to oppose the rules the Arabic and speech with be dejeriorated then is , hence , na doulit that the effect of parsing is veny impoitant in the sense that it show the fuction of the woid withim a structure whenener auiibigui tyoccurs

مقدمة:

من الثابت الذي لا جدال فيه أن اللغويين والنحاة العرب الأوائل، كانوا شديدي الحرص في وضع قواعد اللغة العربية، ولكن الأسباب التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية كانت العامل الأساس في تحديد مسار هذه الدراسات.

فقد نشأت دراسة اللغة العربية علاجا لظاهرة كان يخشى منها على القرآن الكريم ، وعلى العربية من التحريف ، وهي التي سموها " ذيوع اللحن " .

وتسمية هذه الظاهرة اللغوية المذكورة – ولا شك– تدل بصفة خاصة على الأخطاء التي تعتري أواخر الكلمات بعدم ضبطها بعلامات إعرابية مناسبة لوظيفتها في التركيب ،وقد يتجاوز الخطأ النحوي مجال العلامة الإعرابية –أحيانا– إلى مجال المطابقة والرتبة وغيرهما .

ومن هنا فقد اتسمت الدراسات اللغوية العربية على أيدي المتأخرين من النحاة بخاصة، ومن سار على منهجهم بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا، ولم يكن اهتمامهم بالمعنى إلا خدمة لذلك.

النحو و اللغة :

يمتاز النحو العربي بصفته فرعا من فروع اللغة العربية بطاقات جبارة لضبط المعاني والتعبير عنها.فلقد بات معلوما اليوم لدى الباحثين أن النحو ليس هو علم العربية؛فعلم العربية له مدلول أوسع؛فهو العلم الذي يختص بالبحث في قواعد هذه اللغة بمختلف مستوياتها : من صوتية،وصرفية،وتركيبية،ودلالية،وفي علل ظواهرها. ولا يتخذ النحو

لمعانيه مباني من أي مستوى من مستويات اللغة إلا ما يقدمه له علم الصرف من المباني. وقد عرض عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) لأهمية النحو،فيقول : "وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له ... أشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذلك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه " (1).

فالنحو –إذن– ليس هو العربية، و لكنه علم يقعد لها، "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، و إن لم يكن منهم، و إن شذ بعضهم عنها، رد به إليها"(2).

وقال أبو البقاء: "إنما سمي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه و بنائه نحوا، لأن الغرض به أن يتحرى الإنسان في كلامه إعرابا و بناء طريقة العرب في ذلك"(3).

و الجدير بالإشارة أن بعض النحاة أثقلوا كاهل العربية بمصطلحات صنعوها صنعا، وبأمثلة اصطنعوها اصطناعا، فنفروا المتعلمين منها. و لما كان النحو بالنسبة للغة العربية غير السليقة المتوارثة عن الأجداد، غدت مدونة مخبريه مباحة للوصف و التحليل أمام النحاة الذين لم يكونوا جميعهم أهلا لدراسة هذه اللغة الرفيعة التي وسعت كلام الله لفظا و غاية.

و أصدر بعض النحاة الأوائل أحكاما نحوية على غير ما وضع العرب لغتهم، و يكفينا في هذا المقام إشارة إلى ما جاء عند سيبويه

(ت180هـ)، فقد عقد عنوانا أسماه : "هذا باب منه ما استكرهه النحويون، وهو قبيح عندهم، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب"(4).أي: اصطنعوا أمثلة لا تمت بصلة إلى القواعد السليقية العربية، كقوله: "وذلك قولك: ويحٌ له وتبٌّ، وتَبًا لك و ويحًا، فجعلوا التب بمنزلة الويح، وجعلوا الويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب، و لا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب، لأنها إذا بدئت لم يجز حتى يبنى عليها كلام، و إذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها" (5).

و لا ينتابنا الشك أبدا أن نتجاهل الجهود اللغوية و النحوية الجليلة التي اضطلع بها القدامى، فنحن لا نزال نعترف بتلك الأعمال كلما عدنا إلى مؤلف من مؤلفاتهم، فمقدمة "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وحدها دون العودة إلى ما سبقه أو لحقه من آراء و أفكار لغوية تستحق الإكبار و الإعجاب، غير أن الأمصار كانت على درجات متفاوتة في العمل العلمي، والنحاة هم الآخرون لم يكونوا جميعهم في مستوى واحد من الكمال العلمي، بل كانوا في ذلك درجات، ونص أبو الطيب اللغوي الذي يقول فيه: "وضع ابن قسطنطين بمكة شيئا من النحو، ثم قدم البصرة، فسمع النحو، فطرح جميع ما كان عمل، ووضع شيئا آخر لا يساوي شيئا أيضا" (6). فهذا النص بما ورد فيه من معطيات يجعلنا ننهج هذا النهج.

ظاهرة الإعراب في اللغة العربية :

اللغة العربية لغة إعرابية، لكن السؤال المطروح:هل العلامة الإعرابية تحمل دلالات، أم هي لأمر شكلي؟ نجيب عن هذا السؤال و نحن نستقرئ آراء بعض العلماء القدامى:

1- إثارة قضية جدوى الإعراب من الخليل:

الظاهر أن أول من أثار هذه المسألة الخليل بن أحمد، حيث أورد سيبويه نصا له، جاء فيه: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة و الضمة زوائد، و هن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، و البناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، و الكسرة من الياء، و الضمة من الواو"(7).

وذكر سيبويه أن أهل الحجاز، كانوا يقولون : " لم تخفَ أباك " وهم يريدون : " لم تخفْ أباك"، و " لم يبعَ أبوك "، و" لم يقلَ أبوك "، لأنك إنما حركت حيث لم تجد بدا من أن تحذف الألف وتلقى حركتها على الساكن الذي قبلها ولم تكن تقدر على التخفيف إلا كذا كما لم تجد بدا في التقاء الساكن من التحريك فإذا لم تذكر بعد الساكن همزة تخفف كانت ساكنة على حالها كسكونها إذا لم يذكر بعدها ساكن، أما قولهم: لم يخافا، ولم يقولا، ولم يسمعا، فإن هذه الحركات لوازم على كل حال، وإنما حذفت النون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعل الواحد، ولم تدخل الألف هنا على ساكن، و لو كان كذلك لقال، " لم يخفا "(8).

وذكر سيبويه -كذلك- أن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب حدثاه أن بعض العرب في الوقف يقول وقفا على آخر فعل الأمر معتل الآخر، نحو:

ارم، واغز، واخش[9] ، وذلك بقصد التخفيف ، فهم يعاملون مثل هذه الأفعال المعتلة معاملة الفعل الصحيح .

وعقب سيبويه على هذا النص بقوله : " و هذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء و إن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه"[10].

ولعل إثارة هذه المسألة على أن الحركات الإعرابية تحمل دلالات، أولا تحمل، دارت بين تلاميذ سيبويه و الكسائي، فانقسموا حينئذ فريقين[11].

2- رأي ثعلب في مسألة الإعراب :

عرض ثعلب (ت 191هـ) لهذه المسألة، و ذكر أن العرب " تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب"[12]. وقد أعجب بالفراء (ت 207هـ) ، لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب منتقدا سيبويه ، فيقول: " كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط، لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبق للإعراب، والإعراب مطبق للمعنى"[13]. غير أن الفراء "حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع و استحق التقدمة"[14]. أي: أنه لم يفصل بين المعنى والإعراب، فقد لاءم بينهما ، إلا أن دخول المعنى على الإعراب لا يفسده، لأننا لو حملنا العربية على المعاني في كل أمر لوجب أن نقول مثلا: " انكسر الزجاجَ "، على أن الزجاج وقع عليه الكسر، ونقول: " مات الرجلَ "، لأن الله

تعالى هو الذي أماته، غير أنه في مثل هذا تحمل العربية على اللفظ فتقول: " انكسر الزجاجُ "، مات الرجلُ، بالرفع على إسناد الفعل إلى ما كان في المعنى مفعولا به.

3- وصف الإعراب عند قطرب :

يذكر الزجاجي (ت337 هـ) أن جميع النحويين يرون في علامات الإعراب دلالة على المعاني إلا قطربا (ت 206 هـ) ، " فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ،لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائما، وما زيدٌ قائم ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحد إلا زيد ، وما في الدار أحدٌ إلا زيدًا، ومثله : إن القوم كلهم ذاهبون ، وإن القوم كلهم ذاهبون ، ومثله قوله تعالى : ﴿ **إنَّ الأمرَ كلَّه لله**﴾ [15]. و ﴿ **إنَّ الأمرَ كلُّه لله**﴾ ، قرئ بالوجهين جميعا"[16] . حيث قرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي "كله" رفعا على الابتداء[17].

وقرأ الباقون نصبا على التوكيد ، وهي اللغة النموذجية المألوفة ، وكذلك قولهم :" ليس زيد بجبان، ولا بخيل، ولا بخيلا ،ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه ، قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى

إعراب يدل عليه،ولا يزول إلا بزواله، قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان ، قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة ، لأنها مجزية لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات، ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة . هذا مذهب قطرب واحتجاجه.

وقال المخالفون له ردا عليه : لو كان كما زعم لجاز جر الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا ، يعتدل به الكلام . وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم "(18).

و تدليل قطرب بالأمثلة التي ساقها مردود، لأن الأدوات التي دخلت على الجمل في مثل إن و أخواتها هي التي غيرت المعاني من التوكيد إلى الترجي إلى التشبيه ، و كذلك ما النافية هي التي جعلت الجملتين بمعنى

واحد، سواء أكانت "ما" الحجازية العاملة، أو "ما" التميمية غير العاملة، فدلالة النفي هي المستفادة من الجملتين بغض النظر عن العلامة الإعرابية.

ويلحظ –كذلك– أن قطربا كان ينتقي أحيانا أمثلة ، تختلف فيها لغات العرب من حيث الإعراب ، ولا يختلف المعنى. ولأمر يكون كذلك في بعض الكلمات التي لا يتغير معناها ووظيفتها بدخول العامل عليها ، كدخول حرف الجر على المسند إليه من فاعل ، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، مثل : ما غاب من طالب ، وما عوقب من أحد ، و﴿ **هل لنا من الأمر مِنْ شَيْءٍ** ﴾ (19). فالمسند إليه –هنا– مجرور اقتضاء بـــ" من " الزائدة للتأكيد، فهو مجرور لفظا مرفوع محلا.

وإذا ما استثنينا وجهة نظر الخليل غير الواضحة إلى جانب رؤية ثعلب المتذبذبة، فإن كل النحاة القدامى يعتلون بدخول الإعراب على الكلمات دليلا على المعاني، إلا أبا علي قطربا الذي عاب عليهم الاعتلال مدعما وجهة نظره بدليلين :

أ– في لغة العرب ظواهر لغوية لا تتناقض فيما بينها، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في إعرابهم مختلفة في معانيها، وأسماء مختلفة في إعرابها متفقة في معانيها، في مثل ما ذكره من أمثلة. ومما يقوي مذهبه ما هو شائع من تراكيب لهجية عربية فصيحة، ورد بعضها في القرآن الكريم وأشعار العرب وأقوالهم، من ذلك مثلا أن أهل الحجاز يعاملون « **هلم** » معاملة اسم فعل الأمر، ولا يختلف لفظها بحسب ما هي مسندة إليه، كقوله تعالى : ﴿ **قل :هَــلُمَ شهداَءكم**﴾ (20)، **وكقوله** : ﴿**والقائلين لإخوانهم :"هَلُمَ**

إلينا﴾ (21) . و" هلم " في الآيتين تدل على جمع الذكور، وأما عند تميم فهي فعل أمر تلحقها الضمائر البارزة بحسب من أسندت إليه.

ب- التعليل اللغوي والمنطقي، فمن التعليل اللغوي منهج الاستقراء والاستنباط أن العرب أعربوا كلامهم من أجل اعتدال خطابهم، ثم جعلوا علامات إعرابية بدل علامة واحدة، حتى يجري الكلام على ألسنتهم من دون صعوبة أو تكلف. ومن الدليل المنطقي أنه لو كان الإعراب دخل الكلام للفرق بين المعاني المختلفة لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، ولا يصح من دونه، وهذا لم يحدث.

4- تعرض الزجاجي لإشكالية الإعراب :

يعد أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) من الذين يرون أن الحركات الإعرابية دالة على معانيها، إذ يقول: " إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني "(22).

ويسوق الزجاجي أمثلة ، ليستدل بها على أن الإعراب لا يدخل عبثا على الكلمات،" فإذا قالوا : "ضرب زيدٌ عمرا"، فدلوا برفع "زيد" على أن الفعل له، و بنصب "عمرو" على أن الفعل واقع به، وقالوا: "ضُرِب زيدٌ" فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع " زيد " على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا :" هذا غلام زيدٍ "، فدلوا بخفض "زيد" على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها،

ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني" (23).

و يبدو من تتبع علل الزجاجي في هذه المسألة أن علامات الإعراب لا تدخل اعتباطا على الكلام العربي، إلا أننا يمكن أن نتساءل عم إذا كان الإعراب جزءا لا ينفصل عن الأداء الكلامي، أم هو حركات تعتري النسق الكلامي بعد بنائه؟ ولعل تساؤلا كهذا يعد من المسائل الفلسفية، إلا أن الزجاجي قد طرحه وأجاب عنه بالتفصيل، حيث يقول: " فإن قال قائل: أخبرني عن الإعراب و الكلام أيهما أسبق ؟ قيل له :للأشياء مراتب في التقديم و التأخير: إما بالتفاضل ، أو بالاستحقاق، أو بالطبع ، أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب ،لأنا نرى الكلام في حال غير معرب، ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه، ويخرج، ومعناه في ذاته غير معلوم ، مثال ذلك: أن الاسم نحو: زيد، ومحمد، وجعفر، وما أشبه ذلك معربا كان أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية، وكذلك الفعل المضارع، نحو : يقوم ، ويذهب ، ويركب ، معربا كان أو غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء. ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة ... فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده، ويدل عليه، فالكلام إذا سابقه في الرتبة، والإعراب تابع من توابعه " (24).

وإن كان الزجاجي محقا فيما ذهب إليه – هنا – غير أن بعض التراكيب تظل غامضة إن لم تضبط أواخرها، فالإعراب يدخل الأفعال أو

الأسماء لأداء دلالات قد تعتروها، وعلى هذا فالكلام وهو في ذهن المتكلم أسبق في المرتبة، والإعراب تابع له، أي : أنه عرض يدخل عليه، لدلالة يتحقق بها .

ويذكر الزجاجي أن النحاة البصريين أجمعوا على: " أن الإعراب إنما دخل الكلام، ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف و المضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء... قالوا وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف "(25).

و يتضح مما أوردناه أن الزجاجي يدرك تماما أن الكلمات في بعض التراكيب لا تنبئ عن وظيفتها ومعناها إلا إذا دخلها الإعراب.

5- أحمد بن فارس و مسألة الإعراب :

أما ابن فارس (ت395هـ)، فيقول " وزعم قوم أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنهم لم يعرفوا نحوا ، و لا إعرابا، ولا رفعا ، و لا نصبا ، و لا همزا ، قالوا : والدليل على ذالك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل له: " أتهمز إسرائيل؟ " فقال: " إني إذا لرجل سوء"، قالوا: " وإنما قال ذلك "، لأنه لم يعرف من الهمز إلا الضغط والعصر، وقيل لآخر: " أتجر فلسطين؟ " فقال: " إني إذا لقوي "، قالوا: وسمع بعض فصحاء العرب ينشد:

نحن بني علقمة الأخيارا

فقيل له : لم نصبت" بني "؟ فقال: ما نصبته، وذلك أنه لم يعرف من النصب إلا إسناد الشيء . قالوا : وحكى الأخفش عن أعرابي فصيح أنه

سئل أن ينشد قصيدة على الدال ، فقال : وما الدال ؟ وحكى أن أبا حية النميري سئل أن ينشد قصيدة على الكاف ، فقال :

كفى بالنأي من أسماء كاف وليس لسقمها إذا طال شاف "[26].

وبعدما يستطرد أمثله على الحروف يذهب على أنها توقيف من الله تعالى تبعا لنظريته المعروفة، ويصرح بأن العرب تداولوا الإعراب مستدلا بقصيدة الحطيئة التي أولها :

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكرٌ [27].

بحيث جاءت قوافيها جميعها عند الترنم والإعراب مرفوعة، " ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها ، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون"[28].

ويتفق ابن فارس مع من تقدمه من علماء اللغة والنحو بأن الإعراب من خصائص العربية، و"هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، و به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد "[29].

ووضح –كذلك– أن الإعراب دال على معناه، حيث يقول: " إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب " [30].

ويقول في موضع آخر : فأما الإعراب ففيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: " ما أحسن زيد "، غير معرب،أو "ضرب عمر زيد" غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال : "ما أحسنَ زيدًا" أو" ما أحسنُ زيدٍ"، أو" ما أحسنَ زيدٌ"، أبان بالإعراب عن

المعنى الذي أراده "[31] . فالجملة الأولى تعجبية، والثانية استفهامية، والثالثة منفية.

ويورد نصا طويلا في "باب الخطاب" مزودا بنماذج تطبيقية حول دلالة الحركات ، أو ما يسمى بالصوائت القصيرة التي تدخل في البنية الصرفية للكلمة، فتدل على معنى، إذ يقول : " وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون : "مِفتح" للآلة التي يفتح بها، و"مَفتح" لموضع الفتح، و"مِقص" لآلة القص، و"مَقص" للموضع الذي يكون فيه القص، و "مِحلب" للقدح يحلب فيه، و "مَحلب" للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن، ويقولون: "امرأة طاهر" من الحيض، لأن الرجل لا يشاركها في الحيض، وطاهرة من العيوب، لأن الرجل يشركها في هذه الطهارة، وكذلك "قاعد" من الحبل، و"قاعدة" من القعود، ثم يقولون : " هذا غلام أحسن منه رجلاً " ، يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون : "هذا غلام أحسن منه رجلٌ" ، فهما إذا شخصان ، وتقول : " كم رجلاً رأيت؟ في الاستخبار، و " كم رجلٍ رأيت " في الخبر، يراد به التكثير، و"هن حواجُ بيت الله" إذا كن قد حججن، و "حواجٌ بيت الله" إذا أردن الحج، ومن ذلك "جاء الشتاء والحطبَ" ، لم يرد أن الحطب جاء، إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئهما، قال : " والحطبُ "[32]. وفي هذه الأمثلة دليل على أن التغيير في البنية الصرفية يؤدي إلى تغيير في المعنى.

ويتضح مما أوردناه أن الإعراب لم يكن ترفا لغويا، وإنما جيء به للدلالة على معان إعرابية، ولو لم يكن كذلك، فلم أظهر المتكلم العربي القديم ذو السليقة اللغوية هذه الحركات، (الصوائت القصيرة)، فضلا عن العلامات

الأخرى من سكون وحذف؟ و الإعراب – كذلك – لم يؤت به لاعتدال الكلام أثناء الوصل فحسب، وإنما لهذا وذاك.

و إضافة لذلك فالإعراب جزء من النحو، وهو قائم بوجود العامل – غالبا – وحركات الإعراب شرط من شروط الفصاحة العربية في جانبها النطقي والكتابي.

6- جدوى الإعراب لدى لغويين آخرين :

يرى ابن جني (ت 392 هـ) أن الإعراب : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْحًا واحدا لا ستبهم أحدهما من صاحبه"(33)، فلم يتضح الفاعل من المفعول به.

ويقول في موضع آخر : "... ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا، وكأنه من قولهم : عربت معدته، أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة"(34).

ويذهب العكبري (ت 616 هـ) كما ذهب إليه أسلافه، فيقول : " الإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا..."(35). وتردد هذا القول عند من جاء بعده من لغويين ونحاة (36).

والإعراب بمعنى : " أعرب الرجل إذا أبان عما في نفسه، والحركات في الكلام كذلك، لأنها تبين الفاعل من المفعول، وتفرق بين المعاني كما في قولهم: " ما أحسن زيدا "، فإنه إذا عري عن الحركات احتمل النفي

والاستفهام والتعجب، وكذلك قولهم: " ضرب زيد عمرا "، لو عريته من الإعراب لم يفرق الفاعل من المفعول "(37).

أما السيوطي (ت911هـ) فيرى "أن الإعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه" (38).ويقول في موضع آخر: " إن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه ...، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية... والمعنى على هذا : أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية "(39).

ويرى بعض النحويين أن الإعراب كان أساسه الدخول على الكلمات لإحداث معنى فيها، ولما كان كذلك وجب أن يؤتى بها، ثم يدخلها الإعراب(40) ،لأن" المعاني الموجب للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب "(41). ومن هنا نتبين أن الكلمات تتحدد وظائفها داخل التركيب.

ظاهرة التصرف في العلامة الإعرابية :

سواء أكانت العلامات الإعرابية ذات دلالة على مذهب النحاة القدامى أم غير دالة بحسب مذهب قطرب المتفرد عن النحاة القدامى، باستثناء إشارة الخليل غير الواضحة، وتذبذب رأي ثعلب، فإن الذي لا خلاف فيه أن النصوص التي وصلتنا خلال مرحلة جمع اللغة، كانت في قمة التصرف الإعرابي، منتظمة في شكل لغوي دقيق، وكان النص القرآني من بعد في غاية هذا التصرف الإعرابي الذي لا يساور فيه الشكُ إلا جاهلا بالقراءات القرآنية التي يدل تعددها وتباين قرائها بحسب لغات العرب على أوج ما كانت بلغته الظواهر الإعرابية قبل الإسلام.

ويتفق العلماء المهتمون بتاريخ العربية في أنها ظلت تحتفظ بظاهرة التصرف الإعرابي كخاصية من أقدم الخصائص اللغوية التي فقدتها كل أخواتها الساميات عدا البابلية القديمة (42).

ومع ذلك فنحن لا ننكر أن بعض القبائل العربية ربما كانت تحرجها هذه الظواهر الإعرابية، وتبدو علامات هذا الإحراج من تلك المحاولات التي نراها في محاولة المتكلم العربي من التحرر من بعض الظواهر الإعرابية ، مثلما الحال عند أهل الحجاز من تصريف "هلم"، لكي لا تظهر فيها مميزات النوع والعدد ، وكذا محاولة تميم و طيء في التحرر من ذكر خبر "لا" النافية للجنس إن دل عليه دليل تلافيا لإظهار الإعراب في معمولين لعامل واحد، وقبائل أخرى قصرت الأسماء الممدودة ، قد تكون كرهت أن تختمها بالهمز نفورا من إظهار الحركات الإعرابية.

وعلى خلاف ذلك، فإن ألفاظا كثيرة في بعض التراكيب العربية قد تعرب بأكثر من وجه، مما يدل على سعة العربية وثرائها، ففي الاستثناء المنقطع وحده ما يدل على هذه السعة، من ذلك قراءة ابن كثير و أبي عمرو قوله تعالى: ﴿ **و لا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك**﴾ (43)، بضم كلمة "**امرأتك**"، وجمهور القراء قرؤوها بالنصب، " فالحجة لمن رفع أنه استثناها من قوله : ﴿ **و لا يلتفت منكم أحد** ﴾. والحجة لمن نصب أنه استثناها من قوله:
﴿ **فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت...** ﴾ في هذه الآية (44).

وقرأ جمهور القراء: ﴿ **مالهم به من علم إلا إتباعَ الظن**﴾ (45) بنصب" إتباع" وتميم ترجحه، وتجيز الإتباع(46).وقرأ جمهور القراء:﴿ **ما**

فعلوه إلا قليلٌ منهم ﴾ (47). برفع " قليل " على أنه فاعل، على لغة تميم، وتفرد ابن عامر بنصبه على لغة أهل الحجاز(48)، على أنه مستثنى منصوب. و لا شك أن هذا التصرف الإعرابي يدل على نماء اللغة العربية و سعتها و قابليتها للتطور.

الخاتمة:

لقد اتضح لنا من خلال هذا البحث المتواضع أن العلامة الإعرابية تحمل دلالة للمتلقي، لأن المتكلم كان يستخدمها لنقل أفكاره، و هي تقتضي تنظيما خاصا في مبنى الجملة. فعلماء المعاني، و الوظيفيون في الدرس الحديث لا يكتفون بدراسة المباني وحدها، و لا يوقفون نتائج التحليل عند تصنيفها إلى أقسام و صور و تنظيمات في ظل منهج لفظي استقرائي يتعلق بالمبنى في ذاته، كما يفعل جمهور النحاة في الدرس العربي القديم، و إنما ينظرون في علاقة تلك الصور و التنظيمات بما يمكن أن تفيده من معان بسببها و باقتضاء منها كان ترتيب تلك العناصر النحوية على ما رتبت عليه.

وما أريد أن أشير إليه –كذلك– أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي في أساسها تتصف بتعدد المعاني ؛ فالمبنى الصرفي الواحد بوسعه أن يعبر عن أكثر من معنى ما دام أنه غير متحقق بعلامة إعرابية ما ، وفي سياق ما ، فإذا تحقق المعنى بعلامة إعرابية صار تركيبا في معنى واحد بذاته .

الـــــهوامش:

(1) دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ت)، ص 23 .

(2) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب اللبناني، (د، ت) 34/1.

(3) اللباب في علل البناء و الإعراب العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، و دار الفكر بدمشق، ط 1، 1995 ، 40/1.

(4) الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 334/1.

(5) المصدر نفسه، 334/1.

(6) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ص 159.

(7) الكتاب لسيبويه، 241/4، 242.

(8) المصدر نفسه، 158/4.

(9) المصدر نفسه، 159/4.

(10) المصدر نفسه، 159/4.

(11) ينظر : فقه اللغة المقارن، لإبراهيم السامرائي دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص 28.

(12) طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1973، ص 131.

(13) المصدر نفسه، ص 131.

(14) المصدر نفسه، ص 131.

(15) آل عمران، 154.

(16) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 187/1.

(17) ينظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 6، 1996، ص115.

(18) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ، ط 5 ، 1986، ص 70،71، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، 187/1.

(19) سورة آل عمران، 154.

(20) سورة الأنعام، 150.

(21) سورة الأحزاب، 18.

(22) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص69 ، و الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، 187/1.

(23) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ص69،70، الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، 184/1،185.

(24) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ص67، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ،180/1، 181 .

(25) المصدر السابق ، ص 79 .

---

(26) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1997 ، ص 16 .

(27) ديوان الحطيئة ، دار صادر ، بيروت ، ص 31 .

(28) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ،ص17 .

(29) المصدر نفسه ، ص43 .

(30) المصدر نفسه، ص 35.

(31) المصدر نفسه، ص143.

(32) المصدر نفسه ، ص 143 .

(33) الخصائص لابن جني، 35/1.

(34) المصدر نفسه، 37/1.

(35) اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري، 52/1.

(36) شرح الكافية في النحو للاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) ، 17/1 .

(37) اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري، 53/1.

(38) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، 178/1 .

(39) المصدر نفسه ، 179/1.

(40) شرح الكافية في النحو للاستراباذي ، 17/1 .

(41) المصدر نفسه ،17/1 .

(42) يوهان فك، العربية، ليوهان فك، تحقيق عبد الحليم النجار، ص 3.

(43) سورة هود، 81.

(44) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، ص 190.

(45) النساء، 157.

(46) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985، 9/6، 10.

(47) النساء، 66.

(48) ينظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص 124.